



السعي لسيادة القانون في ظل غياب الدولة:
العدالة الانتقالية والشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا - الجزء الأول

تموز/يوليو ٢٠١٤



Integrity Research and Consultancy

Somerset House, Strand

London WC2R 1LA

T +44 (0) 207 759 1119

E syria@integrityresearch.com

W www.integrityresearch.com

هذا التقرير هو الأول في سلسلة من ثلاثة أجزاء تركز على الوضع الحالي والدروس المستفادة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية و مبادرات الشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا .

يتناول الجزء الأول تأثير رحيل العناصر الأمنية والقضائية للدولة السورية على الأوضاع في تلك المناطق، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية التي ظهرت في ظل هذا الفراغ السياسي والمؤسساتي، بما في ذلك مستويات المؤسسة في هذه المؤسسات، و تطبيق الشريعة الإسلامية، و النظم القانونية التي يجري حالياً مناقشتها واختبارها في بعض المناطق .

يتناول الجزء الثاني من التقرير مجموعة متنوعة من المؤسسات والهيكل التي حاولت تطبيق هذه النظم والممارسات القانونية المختلفة، والمحاولات لخلق أطر قانونية وتشريعية موحدة من هذا المزيج المتنوع .

أما الجزء الثالث فيبحث الدور الحاسم الذي يلعبه المهنيون القانونيون في مختلف المبادرات القانونية والأمنية التي طُبِّقَت أو التي هي حالياً قيد التطبيق في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري . كما يتناول هذا الجزء أيضاً دور مجالس المحافظات والمجالس المحلية في هذه المبادرات . في الختام، يقدم الجزء الثالث ملخصاً موجزاً للدروس المستفادة وتوصيات للجهود المستقبلية استناداً إلى هذه الدروس .

تستند المعلومات الواردة في هذه البحث بشكل رئيسي إلى المقابلات التي أجراها باحثونا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ مع عدد من المشاركين من سوريا من عناصر فاعلة في المبادرات والمؤسسات القضائية والأمنية وممن هم على اطلاع على وضع وتطور هذه المبادرات والمؤسسات في محافظات حلب وإدلب ودرعا ومناطق أخرى خارج نطاق سيطرة النظام (ريف دمشق، دير الزور، وثلاث مناطق ، والرقّة) بالإضافة إلى مناطق تحت سيطرة النظام؛ حيث يزداد اعتماد النظام السوري على مليشيات محلية، مثل قوات الدفاع الوطني على سبيل المثال، ومع هذا الاعتماد يزداد عدم قدرته أو رغبته في بالسيطرة عليها مما يطرح أسئلة خطيرة على المدى الطويل حول تشريعات النظام القضائية والأمنية .

من المعلوم وهذا ال لت حتقيرير، يرجى التواصل معنا على البريد كورنرتالالي يالتال: syria@integrityresearch.com لمزيد

يقدر متوسط عمر الحروب الأهلية التي اندلعت في الخمسين عاماً الماضية بعشر سنوات؛ أما الحروب الأهلية التي اندلعت خلال فترة الحرب الباردة، أو التي تعددت فيها الأطراف المتحاربة فقد طال مداها أكثر من ذلك¹. وعند النظر إلى النزاع السوري فلا توجد مؤشرات على أنه سيستمر بالضرورة لفترة أقل من المتوسط المذكور أعلاه؛ فالنزاع الذي بدأ كحرب أهلية تم تدويله ليشمل عدة أطراف إقليمية ودولية، هذا بالإضافة إلى استمرار حالة الجمود في العملية السياسية، والدعم النشط لكل من النظام والمعارضة من قبل أطراف خارجية متعددة².

يسيطر النظام السوري حالياً على ما لا يزيد عن ثلث البلاد، بينما ما تزال معظم مبادرات الحكم المحلي التابعة للمعارضة طفيفة التأثير. أما التكتيك القائم على قصف ومحاصرة و تجويع المناطق الخاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة لإجبارهم على القبول بالهدنة، أو بحسب إعلام النظام "المصالحة"، بالإضافة للاستعانة بتعزيزات عسكرية أجنبية، كلها عوامل وتكتيكات أثبتت فعاليتها بالنسبة للنظام السوري. ومن المرجح أن يزداد اعتماد النظام عليها في ظل غياب أي إجراءات جادة من قبل المجتمع الدولي لردعه. ومع ذلك فإن هذه التكتيكات والتعزيزات الخارجية ليست بالضرورة كافية لكي تستعيد قوات النظام السيطرة على ماتبقى من سوريا. وبحسب المشاركين في جولتي مفاوضات السلام في جنيف، فقد فشلت هذه المفاوضات قبل أن تبدأ، كما أن التوترات الدبلوماسية بين رعاة المؤتمر الرئيسيين - روسيا والولايات المتحدة - الناجمة عن الأزمة الأخيرة في أوكرانيا- لا تبشر بالخير بالنسبة لجولة ثالثة، هذا اذا ما قدر لها البدء.

يعد القضاء أحد المؤسسات الهامة في حكومة الدولة المدنية الحديثة لخلق توازن قوى يمكن قوات الشرطة من احتكار استخدام القوة ضمن حدود هذه الدولة. وبالنظر للواقع السوري نلاحظ غياب هذه الشروط في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام. لم ينجح الائتلاف الوطني، الممثل المعترف به دولياً لقوى المعارضة خارج سوريا، في تقديم بديل للدولة، وبدلاً من قيادة المعارضة في الداخل فقد انتهى به الحال تابعاً لها. وحتى الآن لا يوجد أي بديل في الداخل السوري حيث انضوت جماعات المعارضة المسلحة في مجموعات متنوعة من التحالفات لا يخضع أي منها لقيادة الائتلاف الخارجية. ماتزال المجالس الإدارية المحلية موجودة على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. وبالرغم من انتظام بعضها ضمن هياكل شرعية نسبياً على مستوى المحافظات، إلا أنها بقيت شديدة المحلية ومحدودة المجال حيث تتركز نشاطاتها بشكل أساسي على الإغاثة بسبب نقص التمويل. أما برامج الشرطة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة فماتزال عاجزة عن تلبية احتياجات الأهالي في البلدات والقرى، وفي حال تواجدتها في تلك البلدات والقرى فإنها لا ترتبط بالضرورة بمحكمة أو بالمجلس المحلي، على العكس من ذلك فإن هناك بعض حالات التنافس بين قوى الشرطة المحلية مع المجالس، خصوصاً في حالات قلة أو انعدام التمويل. لم يترك انسحاب النظام السوري مؤسسات أمنية وقضائية ليتم البناء عليها، ويعزى ذلك جزئياً إلى تكتيكات النظام الحربية والتدهور الحاد في هياكل الحكم المحلي، ولا سيما في مجال الخدمات المتعلقة بالشرطة والقضاء. مع ذلك، ومع احتمال استمرار الحرب لعشرة أعوام قادمة، وفي ظل غياب الدولة ومؤسساتها، فقد عبر المشاركون بوضوح عن رغبتهم في سيادة القانون. أما طبيعة هذا القانون والكيفية التي سيتم تطبيقه بها فهو محور هذا التقرير بأجزائه الثلاثة.

رحيل الدولة: أكثر من مجرد فراغ

لم يخلف انسحاب النظام السوري من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة الآن مجرد فراغ في السلطة، بل كان أشبه بسياسة "الأرض المحروقة" حسب بعض المشاركين. حيث تم استهداف الجهات والمؤسسات الرئيسية الطبية والقضائية، والاتصالات، والأمن، والكهرباء، والمياه، والمخابز والمطاحن ومحطات الطاقة وكافة أشكال البنى التحتية. وكان هذا بداية لسلسلة من التكتيكات الحربية التي تجاهلت الفوارق بين المقاتلين والمدنيين، وعملت على استهداف المؤسسات المدنية لضمان أنه إما النظام السوري أو لا أحد³.

¹ Fearon J and Laitin, D, "Ethnicity, Insurgency, and Civil War", *American Political Science Review*, Vol 97, No 1, 2003.

² تم استخدام الفيتو لإجهاض كل من مبادرة فرنسية لإرسال المشتبه بهم من كلا طرفي الصراع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم في حال ثبوت اقترافهم لجرائم حرب، و قرار مجلس الأمن لإعطاء القرار رقم ٢١٣٩ قوة أكبر بموجب المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

³ هناك المزيد من الأدلة على هذا النهج مثل حظر إدخال المواد الغذائية للمناطق المحاصرة، القصف العشوائي بالبراميل على المناطق المدنية المكتظة بالسكان، قطع المياه، استهداف البنية التحتية المدنية مثل مولدات الكهرباء في الوقت الذي تترك فيه أهدافاً عسكرية واضحة مثل مقرات الدولة الإسلامية سالمة.

عمد النظام السوري، إضافةً إلى هجمات جيشه ومليشياته على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة أو على البنية التحتية أو مقدمي الخدمات، إلى وقف رواتب العاملين في الشرطة⁴. بالإضافة لذلك فقد أطلق النظام سراح الآلاف من المجرمين من سجون الدولة. ووفقاً لتقديرات مصدر قانوني فقد تم إطلاق سراح ما يقرب من ١٥ ألف مجرماً في محافظة حلب وحدها حتى الآن ضمن سلسلة من مراسم العفو التي كان يفترض بها أن تكون مخصصة لإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومع ذلك فقد تم إطلاق سراح عدد قليل جداً من المعتقلين السياسيين لدرجة أن سوء استخدام العفو أصبح مصدراً للسخرية في المسلسلات الرمضانية.

المؤسسات القضائية الناشئة: مستويات المؤسسة

تعد مؤسسات القضاء والشرطة التي ظهرت في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من سوريا والتي سيتم استعراضها في هذا التقرير مؤسسات محلية محدودة التخصص. فبعد انسحاب النظام انتشرت المحاكم الصغيرة على مستوى البلديات والقرى⁵، هذا بالإضافة إلى بعض المحاكم المتنقلة وعدد قليل من المبادرات لربط هذه المحاكم ورفع سوية التنسيق فيما بينها. وبحسب شهادات المشاركين يمكن أن نجد في بلدة واحدة أكثر من محكمة وكل منها يطبق نظاماً قانونياً مختلفاً. فعلى سبيل المثال، في كفرنبيل وسراقب، في إدلب، هناك محكمة شرعية، ومحكمة صلح مدنية، و مجلس محلي، وقوة شرطة تابعة للمجلس على ما يبدو، ولجان أمنية (قوى شرطة تابعة للمحاكم الشرعية). وتختلف مستويات المؤسسة في هذه الجهات ولكنها عموماً متوسطة إلى منخفضة، مع وجود استثناءات قليلة بارزة وقوية.

تشير الدلائل إلى أن المؤسسات القضائية تعنى بتنفيذ القانون من خلال خمسة مستويات بدءاً من الأقل إثارة للجدل وحتى المستوى الخامس الذي يمكن اعتباره ذو حساسية سياسية عالية:

1. قانون الأحوال الشخصية (مثل الزواج والطلاق، وغيرها): قبل النزاع الحالي كان هذا القانون يخضع لدين الأفراد ويتوافق إلى حد كبير مع أحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون السوري. ولا يزال هذا المجال غير مثير للجدل نسبياً، كما أنه بشكل عام ليس محط نقاشات حادة بين العلمانيين والإسلاميين أو العاملين في المهن القانونية وغير المهنيين داخل سوريا.

2. القوانين المتعلقة بحل النزاعات المدنية غير الأسرية (مثل السرقة والتجارة): وهي قوانين هامة لإعادة الحياة لطبيعتها في هذه المناطق.

3. وظائف كاتب العدل: مثل إصدار رخص القيادة، وبطاقات الهوية، وشهادات الملكية والعقود التجارية وغيرها.

4. القوانين المتعلقة بالخلافات المدنية-العسكرية: تعتبر نزاعات سياسية نظراً لاستغلال المنتفعين من الحرب للخطاب الثوري للاستفادة من الصراع (على سبيل المثال من خلال مصادرة البضائع من التجار أو من المنازل).

5. حل النزاعات العسكرية-العسكرية: وهي خلافات على درجة عالية من الحساسية السياسية، والتي تتراوح بين توزيع الغنائم من الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من مخازن النظام، إلى الحكم على أعضاء الجماعات المسلحة.

تتعامل غالبية المحاكم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بشكل حصري تقريباً مع المستويات الثلاثة الأولى من القانون كونها الأقل حساسية من الناحية السياسية والعسكرية. وتعد هذه المحدودية ضرورة في السياق الذي تتواجد فيه هذه المحاكم نظراً لقدراتها الضئيلة، أو حتى المعدومة، لفرض القانون. أما المؤسسات القادرة على الخوض في المستويين الأخيرين (النزاعات المدنية-العسكرية والعسكرية-العسكرية) فهي قليلة نسبياً. وقد أشار المشاركون إلى أنه عادةً ماتكون هذه المؤسسات والهيئات مدعومة من قبل عدد من الكتائب

⁴ ما يزال بعض موظفي الدولة الآخرين، ولا سيما المعلمين، في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة يقبضون رواتبهم طالما أنها لم ينشقوا علناً، حتى لو كان من المعروف أنهم لا يقومون بوظائفهم.

⁵ على سبيل المثال، عندما طلبنا من المشاركين ذكر عدد المحاكم الشرعية الموجودة في محافظة حلب، تفاوتت التقديرات على نطاق واسع. أحد المشاركين وهو من المحامين الأحرار في حلب قدر عددها بـ ٤٠٠ مؤكداً ارتباط هذه المحاكم بجماعات مسلحة. بينما ذكر مشارك آخر أن العدد هو حوالي ٢٠٠ محكمة، ثلث المشاركين قدروا العدد بـ ٢٠-٢٠٠ محكمة، فيما ذكر مسؤول في مكتب الشؤون القانونية في الائتلاف الوطني أن هناك ما يقارب الستين ٦٠ محكمة شرعية في جميع أنحاء المحافظة. التفاوت بين هذه التقديرات مرتبط بعدم وجود أرقام دقيقة وأيضاً لعدم وجود مستوى عالٍ من المؤسسة في هذه المحاكم مما أدى إلى عدم القدرة على التفريق بين المحاكم الشرعية، محاكم الكتائب العسكرية أو مراكز الاعتقال التابعة لهم، حيث لا يوجد فوارق كبيرة وظيفية بين هذه الكيانات. أغلبية ساحقة من المشاركين أفادوا بأن كل المحاكم الشرعية مرتبطة بشكل أو بآخر بأحد الكتائب أو الألوية، وفي الوقت نفسه عمدت بعض هذه الكتائب إلى تأسيس محاكم سرية خاصة بها كما هو الحال في عدد من البلديات في جنوب غرب محافظة درعا.

والجماعات المسلحة، أو أن تكون تابعة لجبهة النصرة أو المحاكم العسكرية للدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام⁶. ورغم أن هناك بعض الدلالات على عودة بعض الشبكات القضائية في شمال غرب سوريا بعد خروج معظم التنظيمات المتطرفة منها، إلا إن هذه التنظيمات لاتزال تتمتع بقدر كبير من النفوذ والدعاية في هذه المناطق.

الشريعة الإسلامية كأداة سياسية

وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من مصادرنا فقد انعكست محدودية التمويل القادم من جهات غير إسلامية لجماعات المعارضة داخل سوريا من أنصار الدولة المدنية، ولا سيما الجماعات المسلحة ذات التوجه العلماني، بشكل سلبي على هذه المجموعات التي باتت تشعر بالخذلان. هذا الشعور تمثل بتغيير أحد أهم شعارات الثورة المدنية "واحد، واحد، واحد - الشعب السوري واحد" إلى شعار يعبر أكثر عن حالة الخذلان هذه "يا الله مالنا غيرك يا الله". في الوقت نفسه، رفعت المجموعات المختلفة من الممولين المسلمين والإسلاميين من كافة الأطياف نسب دعمهم المالي، خاصة في مجال التسليح. ولهذه الأسباب شهدت الفترة اللاحقة من النزاع، وبشكل خاص العاملين المنصرمين، عملية أسلمة ملحوظة، فضلاً عن توظيف الإسلام كأداة في النزاع.

ونظراً لأهمية هذا التوجه، من المهم بمكان أن نحدد بوضوح ما هو المقصود بـ "الشريعة الإسلامية" وعلاقتها بالنظم القضائية العاملة في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام. تستخدم غالبية المحاكم التي أنشئت حتى وقت كتابة هذا التقرير تسميات مشتقة من "الهيئة الشرعية"، وتجادل الثلة الباقية التي لا تستخدم مثل هذه التسميات بأن القانون الذي يرغبون بتطبيقه متوافق مع الشريعة الإسلامية على كل حال⁷.

النظم القانونية المعمول بها حالياً:

أبرز النظم القانونية التي يجري تنفيذها أو مناقشتها حالياً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري:

1. القانون السوري الذي طبق في فترة ما قبل وصول البعث للسلطة من خلال استخدام قانون الأحوال الشخصية لعام 1953،
2. القانون العربي الموحد،
3. الشريعة كقانون غير مكتوب.

يعد الحقوقيون والعاملون في السلك القضائي، الموجودون خارج سوريا حالياً، أشد المدافعين عن القانون السوري وإن كان ذلك يتم على المستوى النظري. وبحسب المعلومات الواردة في المقابلات التي أجراها باحثونا فما يزال هناك حفنة من محاكم الصلح المدنية التي ماتزال تستخدم ختم النظام وتطبق القانون السوري على الأرض، ولكن هناك الكثير من القيود المفروضة عليها بحيث أصبحت وظيفتها مقتصرة على ختم الأوراق والمعاملات، ولذلك فقد بقيت تلك المحاكم بمنأى عن هجوم المقاتلين. أما الأفراد والجماعات المسلحة، وخاصة

⁶ ظهرت الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في نيسان/إبريل 2013 عندما اندمجت جبهة النصرة مع دولة العراق الإسلامية. وخلال صيف عام 2013، سيطرت الدولة الإسلامية على مواقع هامة في شمال وشرق سوريا وخاصة بالقرب من الحدود التركية. على الرغم من أن الدولة الإسلامية لم يكن لديها مناطق خاضعة لسيطرتها في إدلب كما هو الحال في أجزاء أخرى من سوريا، فقد كان لهم وجود قوي في عدد من المناطق لا سيما في شمال المحافظة. في أوائل عام 2014 ظهرت عدة تحالفات بين الثوار لإخراج مقاتلي الدولة الإسلامية من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا. في إدلب وغربي حلب، قادت جبهة ثوار سوريا المشكلة حديثاً مع الجبهة الإسلامية القتال ضد الدولة الإسلامية. في وقت كتابة هذا التقرير لم يعد لمقاتلي الدولة الإسلامية إلا وجود محدود جداً في محافظة إدلب، كما أنهم فقدوا بعض مواقعهم في حلب، ومع ذلك فقد نجحوا باغتيال العديد من قادة الفصائل المنافسة في العديد من المدن والبلدات الخاضعة لسيطرة المعارضة في إدلب حيث كان لهم وجود سابق.

⁷ للشريعة الإسلامية عدد من المصادر، أما الأحكام المكتوبة (الحدود) فهي خمسة فقط. وعادة ما يقتصر الحد الأدنى من فهم الشريعة الإسلامية على تنفيذ هذه الحدود الخمسة التي ذكرت في القرآن والتي تتضمن قطع يد السارق ورجم الزناة. ولكن الفكر الإسلامي السائد طالب بمستويات عالية من الأدلة أو التشدد الرشيدي في ظروف تطبيقها، كاشتراط أن تصل الدولة والمجتمع إلى مستوى يجعل السرقة لا لزوم لها منطقياً قبل قطع يد السارق، مما جعل تطبيق هذه الحدود مستحيلاً عملياً. الشرط الثاني لإقامة الحدود هو أنه لا يمكن تطبيقها إلا في وقت السلم في ظل نظام عادل. حتى أن معظم المسؤولين في المحاكم الشرعية يعترفون أنه لاتتوافر في الوقت الحالي الشروط اللازمة لإقامة الحدود بالنظر إلى كون البلاد في حالة حرب ونظراً لغياب الحكومة المركزية. في الوقت نفسه، أكد المشاركون على أن الكثير من حالات العنف الوحشي (قطع الرؤوس، الإعدام بدون محاكمة شرعية، والتقارير الواردة مؤخراً عن حالات صلب قامت بها الدولة الإسلامية الخ) تحدث خارج إطار الفهم العام للشريعة. وعندما يلجؤون لتبرير هذه الأفعال بالرجوع إلى الإسلام كمصدر، فإنهم يستخدمون تفسيرات تفسيرية مشكوك في صحتها. وبناء عليه فإذا كان أساس الشريعة الإسلامية هو إقامة الحدود، فإنه لا يوجد أي طرف يطبق الشريعة حالياً، وإذا تم الحكم على هذه الكيانات من خلال تصريحاتهم العامة فإنه جميعاً يطبقون الشريعة. ومع الاعتراف بكون هذا النقاش اختزالي عمداً، فإنه يفيد في التأكيد على كيفية توظيف الإسلام في الصراع حالياً.

سلفيو⁸ التوجه، فهم المؤيدون الرئيسيون لتنفيذ الشريعة كقانون غير مكتوب دون أي دور جدي لأصحاب المهن القانونية أو الشرطة السابقين. أما أنصار القانون العربي الموحد فهم المهنيون العاملون في المحاكم المختلطة.

القانون السوري

بالرغم من أنه يوسم غالباً بالعلمانية، فإن الدستور السوري الذي أقر قبل تعديلات نظام البعث السوري عام ١٩٧٣ يعتبر الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي للتشريع". أما الدستور الحالي، فإن المادة رقم (٢) منه تعتبر الشريعة "إحدى مصادر التشريع الرئيسية". وفي كلا النصين اعتبر الدين مرجعية قانون الأحوال الشخصية، وبالتالي فبإمكان النساء المسلمات طلب الطلاق من أزواجهن، أما الكاثوليك فعليهم الحصول على إبطال لعقد الزواج من الكنيسة إلخ.

القانون العربي الموحد

تمت صياغة القانون العربي الموحد في عام ١٩٨٥ من قبل شخصيات دينية فوضتها جامعة الدول العربية، وهو يعتمد على الشريعة الإسلامية مصدرراً لنصه وأحكامه. وقد بقي هذا القانون مسوداً لتشريع عربي موحد إلا أنه لم يتم تطبيقه في أي دولة عربية قبل اعتماده في محكمة سورية في مدينة حلب؛ مجلس القضاء الموحد. تم تشكيل مجلس القضاء الموحد من قبل محامين وقضاة منشقين ممن أرادوا تطبيق القانون السوري "بشكل لا يتعارض مع الشريعة". ولضمان موافقة الكتائب المحلية، وافق مجلس القضاء الموحد على جعل نصف القضاة في محكمته شخصيات دينية مختارين من قبل الكتائب، ولكنه رفض اعتماد الشريعة كنص قانوني غير مكتوب. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون العربي الموحد، الذي تمت صياغته من قبل مندوبين حكوميين، يحتوي على عدد من البنود المتعلقة بفرض عقوبات على الأشخاص الذين يهينون حاكم البلاد، ولكن هذه البنود ماتزال غير مطبقة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، وربما ستبقى كذلك باعتبار أن القانون العربي الموحد يشار إليه دائماً على أنه "مؤقت" بدلاً من اعتباره القانون الأمثل لسوريا، حتى من قبل مناصريه من السوريين.

الشريعة كقانون غير مكتوب

أعلن عدد قليل من المعارضين في سوريا عن قناعتهم بأن المؤسسات القانونية السورية كانت من بين الركائز الفاسدة لنظام الأسد، و بالتالي فإن الاستمرار باستخدام القانون السوري، حسب قناعاتهم؛ هو استمرار للظلم وانعدام العدالة ولذلك فهم يدعون إلى الإصلاح القضائي. يذهب آخرون أبعد من ذلك فيدللون على حقيقة أن الغالبية العظمى من السوريين مسلمون، وبالتالي فإن تطبيق قانون القرآن في شكله الأنقى كقانون غير مكتوب هو البديل المنطقي والعادل. ويشير المدافعون عن هذا الاتجاه إلى أن استخدام الشريعة كقانون غير مكتوب هو تقليد متبع في الفقه الإسلامي. ومع ذلك، وبحسب المشاركين، فإن هذا الخيار يتضمن طيفاً واسعاً من المواقف الأيديولوجية.

على الصعيد الإيجابي، مكن استخدام الشريعة الإسلامية من اللجوء إلى 'الصلح' الذي ينطوي على حل النزاعات عن طريق التوسط بين الأطراف المتنازعة. وفي ظل غياب القدرة على اتباع الإجراءات القانونية من التحقيق والوصول لأحكام وعقوبات عادلة، بسبب غياب آليات التنفيذ الملائمة، فقد تمت الإشادة بالاستخدام المؤقت للصلح حتى من قبل العاملين في المهن القانونية باعتباره إحدى آليات العدالة الانتقالية الهامة التي تأخذ مصلحة الأهالي بعين الاعتبار. وتشير أدلة من محكمة إدلب المركزية ومن محكمة في جردور في درعا إلى أن ما يصل إلى 80 في المائة من القضايا يتم حلها عن طريق الصلح، مما يدل على اللجوء للصلح بانتظام في هذه المحاكم مما يعكس طريقة مبتكرة في سياق قلة الحلول الجاهزة .

ومع ذلك، يحدث غالباً أن تتشابه المصالح الخاصة للجماعات المسلحة مع استخدام الإسلام والشريعة الإسلامية. فإظهار الولاء لتفسيرات معينة من الإسلام من خلال التصريحات العلنية، على سبيل المثال إطلاق اللحي وإعادة تسمية كتيبة بأسماء ذات دلالات دينية، كلها أمور هامة للحصول على التمويل من بعض المصادر المانحة حتى الآن. في مثل هذه الحالات، يصبح إظهار الالتزام بالإسلام مصدرراً للشرعية ووسيلة لاكتساب النفوذ المالي، وإن كانت هذه المظاهر موجهة لجمهور محدد ليس سورياً بالضرورة.

⁸ يستخدم مصطلح سلفي في هذا التقرير للإشارة إلى المجموعات أو الأفراد الذين يأخذون بتفسير حربي للنص الديني، رافضين في الوقت نفسه بعض اجتهادات العلماء الإسلاميين الإصلاحيين الذين رأوا وجوب النظر للنص وتفسيره من خلال الظرف التاريخي والسياق الذي رافقه

يمكن فهم لجوء الجماعات المسلحة إلى استخدام الشريعة على أنه وسيلة لاكتساب السلطة الشرعية ضمن سياق مزدحم بالمنافسة. وفي هذه الحالة يصبح 'الشيخ' ممثلاً للكتيبة المحلية وخادماً لمصالحها من خلال اللجوء إلى 'الشريعة' كأساس للشرعية للمطالبة بالسلطة والولاية، بغض النظر عن رأي الأهالي وقناعاتهم. وفي مثل هذه الحالات، من الممكن اعتبار لجوء الجماعات المسلحة المحلية لـ 'الشريعة' على أنه وسيلة لتمرير مصالحهم الفردية ووسيلة لانتزاع الشرعية أكثر منه أمراً يتعلق برغبتهم بتطبيق الشريعة على اعتبارها نصاً قانونياً متكاملاً.

ويمكن الاستدلال على هذا الأمر من خلال دراسة نمط من المحاكم الشرعية التي ارتبطت تأسيسها بالمجموعات المسلحة، حيث يأتي القضاة من خلفية دينية، وإن لم يكونوا من المقاتلين عادةً، الذين يتم تعيينهم مباشرة من قبل جماعة مسلحة محلية. في مثل هذه الحالات، يجوز للمحكمة أن تتصرف أكثر قليلاً كما لو أنها وكيل للواء أو الكتيبة العسكرية لإضفاء بعض من الشرعية على سلطتهم ولحمايتهم من المحاكم الأخرى. أما في حالات أخرى فقد تكون الهيئة الشرعية في الواقع الذراع التنفيذية، أو المحكمة العسكرية، للجماعة المسلحة. ويتجلى ذلك في عدد من محاكم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام الشرعية، حيث نجد أن رئيس المحكمة هو قائد عسكري بدلاً من كونه رجل دين. يساعد هذان العاملان على تفسير الخطاب الديني لعدد كبير من السلفيين وغيرهم من الجماعات المسلحة.

وعلى النقيض من هذا الاتجاه، يعتبر بعض الحقوقيين والقضاة أن إصدار أحكام من قبل بعض المتدينين الذين لم يحصلوا على أي تدريب قانوني والقليل جداً من التدريب الديني، في بعض الأحيان لا تتعيد مؤهلاتهم حفظ القرآن، هو أمر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. فالشريعة الإسلامية حسب هذا التفسير تتطلب مستوى عالٍ من الثقافة والمعرفة الدينية. يشمل أنصار هذا الرأي قضاة منسقين، وحقوقيين وعاملين في المجال القانوني، أو غيرهم من المطالبين بدولة مدنية⁹. وهم يدعون لتنفيذ القانون السوري بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويؤكدون على أن تنفيذ الشريعة من قبل أفراد غير مدربين بشكل كافٍ، هو أمر غير مهني يفتقر لإجراءات قانونية واجبة، وعلى أسوأ تقدير يمكن اعتباره بمثابة القشرة الشرعية لحكم الميليشيات وأداة لإرساء نظم دكتاتورية جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الفئة أن إزالة القانون السوري، سواء لتطبيق الشريعة أو أي قانون آخر، يهدد وحدة سوريا الجغرافية مستقبلاً من خلال ترسيخ الحدود حول دويلات وفقاً للرقعة الجغرافية الخاضعة لقوانينها. وحتى إذا لم يكن هناك من يطبق الحدود ويتعدى على حقوق المرأة والأقليات باسم الدين حالياً، فإن اعتماد تشريع قانوني جديد قد يشكل سابقة للتغيير في المستقبل. تعترف هذه الفئة بوجود عيوب في القانون السوري ويعتبرون الإصلاح القانوني أولوية حيث يساهم عدد منهم بشكل مباشر في الأعمال التحضيرية لهذا الإصلاح. ومع ذلك، فإنهم يؤكدون على أن الحفاظ على القانون السوري هو أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة للحفاظ على سيادة القانون وعلى العاملين في المهن القانونية من محامين وقضاة في موقع المسؤولية لتطبيق النظام القانوني؛ ولضمان أن أية إصلاحات قانونية دائمة لن يتم وضعها موضع التطبيق حتى يأتي الوقت الذي يتشكل فيه برلمان وطني يقر هذه التغييرات في كافة أنحاء سوريا.

نهاية الجزء الأول

⁹ تجدر الإشارة هنا أن الكثير من أصحاب هذا التوجه هم من المسلمين المعتدلين ممن لهم توجه سياسي علماني



**LISTEN
COMPREHEND
RECOMMEND**